

بانتظار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين

مروان كفتاني
مستشار الرئيس الراحل
ياسر عرفات



الفلسطينيون، إنما كانت لتفديز مخطط شرير لاستبدال شعب بشعب وواقع بواقع، وساد في تلك الحقبة لدى الفلسطينيين أن الحل للحملة الصهيونية سوف يكون بالتدخل العسكري الذي ستقوم به الجيوش العربية، وكانت نفسها وقادتها غير مدركين أبعاد المؤامرة الصهيونية.

وفي غياب الترتيبات الرسمية لحماية المدنيين الفلسطينيين في بلادهم، انتهجت إسرائيل أبشع الطرق لتسهيل دفعهم للفرار من مدنهم وقراهم. ولم تحاول القوى الفلسطينية على ندرتها، أو الجيوش العربية، إرشادهم للبقاء في منازلهم، وتفتحت للفلسطينيين المغرورين طرق الهجرة من قراهم ومدنهم ومن ثم بلادهم. وتعد عودة اللاجئين إلى ديارهم في المفاوضات المتوقعة المطلب يبدو من الوهولة الأولى أن المطلب الفلسطيني الثاني الرئيسي، الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة، وهو من أسهل الأمور للتنفيذ في المفاوضات القادمة، وهناك إشارات بأن الولايات المتحدة تؤيد المطلب مع كل دول العالم. أما الاعتراف الإسرائيلي بالدولة المستقلة ذات السيادة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس، المطلب الذي يريده الفلسطينيون، هي المشكلة الصعبة التي سوف يفرض التوصل إليها تنازلات مؤلمة قد تكون على حساب الفلسطينيين وعاصمتهم المنشودة.

تبدو هناك علامات إيجابية في المسكر الفلسطيني نتيجة للتطورات الإقليمية والدولية، وليس استجابة لترتيب الوضع الداخلي المتسهم. وتدور البشائر التي أعلنها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وكذا رئيس حركة حماس إسماعيل هنية، حول بدء الترتيبات لانتخابات عامة، رئاسية وبرلمانية، وتعيينات متفق عليها بين التنظيمين لأعضاء المجلس الوطني، في محاولة ثنائية لاستعادة الشرعية المزوجة التي فقدها التنظيمان منذ عشر سنوات، تتشرف عليها السلطة الوطنية على الضفة الغربية وحركة حماس على قطاع غزة. وبذلك فإن المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين ستتم بمشاركة ثلاثة أطراف، هي: إسرائيل وحركة فتح وحركة حماس. فهل تقبل حماس بالتفاوض مع إسرائيل أم تستمر في مفاوضات التهديد غير المباشرة، وهل ستتخلى عن حليفها الأساسية، إيران، وتنضم مع اتفاقات السلطة الوطنية في الاتفاقات الأمنية والاقتصادية مع إسرائيل؟

هناك جملة من الأسئلة المحورية الأخرى التي يجب أن توجه الآن وتبحث عن إجابات لها، مثل هل ستتخلى حماس عن المشاركة في المفاوضات مع إسرائيل وتتعمد بالمواقفة على ما تتوصل إليه السلطة الوطنية من اتفاقات، أم يقتصر ترحيبها بإجراء الانتخابات المضمون نجاحها في قطاع غزة، أم تنتهج عودة السلطة الفلسطينية للتفاوض مع إسرائيل لإعلان الانفصال وتأسيس دولة مستقلة في غزة، الأمر الذي قد تدعمه إسرائيل وإيران وتركيا وقطر؟

الجانب الحزين في القصة الأثرية، هو مراهنات الكثير من أبناء الشعب والخبراء في الوضع الفلسطيني أن الربيع الذي تحدث عنه الأطراف الفلسطينية لن يستمر لموعدها التفاوض مع إسرائيل. فقد عاش الفلسطينيون نحو ثلاثة عشر عاما على الحلم بالتوحيد بين القوى المختلفة، والتوصل إلى اتفاق حاسم بين الأخوين العدوين اللدودين. يمنح التحضير والتأهب لمفاوضات فلسطينية إسرائيلية الشعب الفلسطيني فرصة الاختيار لقادته بحرية، بعيدا عن سيطرة قوى الأمن في رام الله وغزة. فالشعب الفلسطيني يستحق أن يختار من يحكمه ولا يريد أن يتفق الطرفان الحاكم على تقاسم السلطة عليه. يتطلب التفاوض مع إسرائيل والدعم الدولي المؤيد له، من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والصين ومصر والسعودية والأردن ومعظم الدول العربية تقريبا، الجدية والصدق والتوحيد لإعادة فلسطين دولة عربية مستقلة على أرضها ومقدساتها، وقد دفعت حركتنا فتح وحماس وكافة المنظمات الوطنية والشعب برمتها، ثمننا غاليا لتحقيق ذلك الهدف.

تهدف كل التطورات المتوقعة لمعالجة جديدة وجديّة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى توصل الطرفين إلى المجابهة السياسية المتملة في المفاوضات المباشرة حول كافة القضايا العديدة والشائكة التي اختلف حولها الجانبان الأساسيان منذ حوالي قرن من الزمن.

تعد المفاوضات التي سيتم التوجه نحوها آخر الاختبارات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتامل قوى إقليمية ودولية أن تؤدي إلى سلام بينهما، وربما لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، مع ذلك فإن انفجار حرب دامية نتيجة لحدوث فشل في تلك المفاوضات، لن يكون بعيدا.

الملاحظ في التطورات الدولية الجديدة، المترافقة مع تعدد من المتوقع له الزيادة في مجال التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية، هو تفرد القيادات الفلسطينية بالمسؤولية الكاملة في حالتها الموافقة أو الرفض لأي اتفاق أو تفاهم مع إسرائيل بعد مرور سبعة وعشرين عاما على آخر تفاوض فاشل بينها.

يمثل وضع قرار الموافقة أو الرفض في يد الفلسطينيين نجاحا عظيما للشعب، لكن أن يأتي هذا النجاح في ظل واقع من التشرذم والخلاف الذي تعيشه القيادات حاليا سوف يؤدي إلى فشل قاتل لقرن كامل من النضال والتضحية والعذاب لأجيال متعددة من الشعب الفلسطيني.

من المنظر أن يدور النقاش والتفاوض بين الجانبين حول موضوعين أساسيين، هما الشعب والأرض، أي مسألة اللاجئين والدولة الفلسطينية، وكلاهما القاسم الأعظم في المفاوضات، وهما أيضا قد يكونان سببا لفشلها، كما كان سببا في فشل مفاوضات سابقة. اللجوء أو التهجير كان تراثا معروفا في تاريخ الفلسطينيين منذ سيطرة الدولة العثمانية على الأرض الفلسطينية ضمن سيطرتها على معظم الأرض العربية المحيطة بالبحر المتوسط. وكان هناك تهجير لأفراد وعائلات ومدن بكاملها نتيجة عصيان القرارات الحكومية أو تنفيذها لتعليماتها.

الاعتراف بالدولة الفلسطينية من أسهل الأمور في المفاوضات القادمة أما الاعتراف بدولة ذات السيادة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس هي المشكلة التي سيفرض التوصل إليها تنازلات مؤلمة

كان التهجير أيضا عقوبة لارتكاب جرائم تمس السلام المجتمعي، وكانت التهجيريات تدوم لسنوات أو أبدية، حيث يهاجر الحكوم وحده أو مع عائلته لقرية أو مدينة في فلسطين أو خارجها ويسكن بها غالبا دون عودة.

في بداية الحرب العالمية الأولى تها الجيش البريطاني في مصر لتجاوز قناة السويس لبدء دحر الجيش التركي الرابع المتمركز في قطاع غزة وضواحيها. وأمر قائد الجيش التركي بتفريغ سكان مدينة غزة والقرى المحيطة بها الذين هاجروا على أقدامهم شمالا نحو الخليل والقدس ويافا، وبقيت مدينة غزة سنوات طويلة قليلة السكان.

وقد أخبر أحد المحامين في دمشق والدي، من العديد من العائلات الغزية المهاجرة وصلت إلى ضواحي دمشق قبيل عشرينات القرن الماضي، وأقطعها النظام الحاكم سفوح جبل قاسيون للصيق لمدينة دمشق لاستقرار، وأطلق اسم "المهاجرين" على تلك المنطقة، ولا يزال ذلك الحي يحمل الاسم نفسه، بجانب أحياء أخرى من العاصمة السورية.

لم تكن هجرة الفلسطينيين من بلادهم قبل عام 1948 لعقاب ارتكبه



العرب

صراع الرئاسة والحكومة واجهت أخرى لأزمة تونس

وطنية بمهمة انتقالية في حين أن البلاد أمامها أربع سنوات أخرى للوصول إلى الانتخابات، وهو ما يعني الاتفاق على أرضية اقتصادية واجتماعية للحكومة وتركها تعمل، وهو أمر صعب ومعقد لاستحالة أي حكومة دون حزام سياسي داعم لها، وأن الأحزاب، كما الرئاسة، لن تقبل بالتناحي جانبا وترك الأمر لتقديرات "حكومة وطنية" ينظر إليها كمناوره لنقل السلطة من البرلمان إلى خارجها.

كما أن هذا الحوار من الصعب أن يأخذ مجراه الطبيعي في ظل شروط مسبقة بشأن استفتاء جزء من التحالف البرلماني من المشاركة فيه (اتفاق الكرامة، وقلب تونس)، ما يجعله بمثابة حوار لتحقيق أجداد سياسية خادمة للرئاسة وحزامها الثوري. كما أن الرئيس سعيد وضع أمام هذا الحوار صعوبة أخرى حين طالب بتشيرك الشباب من مختلف محافظات البلاد فيه، وهو مطلب في ظاهره سهل، لكن آلية تنفيذه شبه مستحيلة لغياب أي مؤسسة شبابية منتخبة يمكن أن تختار المرشحين للحوار.

أما المبادرة الثانية فتخص إجراء انتخابات مبكرة، وإذا كان المطلب الأعم هو إجراء انتخابات تشريعية فقط لتلافي صعود برلمان مشيت تسيطر عليه الصراعات، فإن حركة النهضة وقلب تونس واتلاف الكرامة قد تطالب بانتخابات رئاسية مبكرة أيضا، ما يجعل هذا المسار بمثابة لعبة لتسجيل النقاط أكثر من كونه مبادرة جدية لإنقاذ البلاد من أزمة سياسية تأتي على الأخضر والبائس.

وحتى لو مرنا إلى انتخابات برلمانية مبكرة، فإن لا شيء يضمن عودة برلمان بنفس الفوضى الحالية في ظل عرقلة تعديل القانون الانتخابي. ولو افترضنا أن القانون تعدل وتم فرض عتبة في حدود 3 في المئة كشرط لدخول البرلمان، فكل المؤشرات تقول إن التوازنات ستكون نفسها وإن اختلف ترتيب الكتل، فالنهضة واتلاف الكرامة قد يتبادلان المواقع لكن سيحافظان على نفس الرصيد أو أكثر في وضع الاستقطاب الحاد في البلاد بين الإسلاميين والحزب الحر الدستوري بقيادة عبير موسى الذي ترشحه الاستطلاعات ليكون الأول في أي انتخابات تجرى في الظروف الحالية.

وبالنسبة، فإن مختلف المبادرات ستفضي إلى استمرار الأزمة طالما لم تحل المشكلة الأهم، وهي الاتفاق على النظام السياسي، سواء عبر تعديلات يوافق عليها البرلمان أو عبر استفتاء شعبي يبدو الأقرب لحسم هذا الخلاف.

التعديل الوزاري سيكون عنوانا للقطيعة بين المؤسساتين ويزيد من صراع التعطيل والإرباك لأداء مؤسسات الدولة، وهو أمر قد يستمر إلى حدود أكتوبر 2024 موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية

ضم وزارة الداخلية إلى صلاحياته كونها أحد مفاتيح الإسكاف بالمف والمضي والعسكري في البلاد، وإحدى أوراق الاستقواء أمام أحزاب سبق أن تلاعبت بالتعيينات في هذه الوزارة وحولتها إلى ملعب لي أذرع بالرغم من أن الوزارة يفترض أن تكون محايدة ومهمتها الرئيسية توفير الأمن والنأي عن الصراعات.

وبعد أشهر قليلة من استلام هذه الحكومة لمهامها وجدت نفسها مجبرة على الانخراط في الصراع السياسي البارغ من كونها حكومة تكنوقراط، وهدها الأول إدارة الشأن الاقتصادي في ظل وضع صعب تعيشه البلاد، وفي سياق المناكفة نجحت الأحزاب، وأساسا حركة النهضة وحزب قلب تونس، في احتواء الحكومة ومنحها حزاما برلمانيا مكثها من الحصول على الثقة وقطع الطريق على أي مدخل قانوني أمام الرئيس سعيد لإقالتها باستمئان تاييلات لفصول قانونية تتيح لها تسيير البلاد بمراسيم رئاسية فيما لو عجزت الحكومة عن تمرير قانون المالية أمام البرلمان.

ولا بد من الإشارة، وفق وثائق مسربة، إلى أن وزير الداخلية المقال قد بادر إلى القيام بتعيينات في مواقع حساسة في وزارته دون استشارة رئيس الحكومة المسؤول المباشر عنه قانونيا، ما أعطى الفرصة للمشيبي لإقائته وإعطاء مشروعية سياسية للتعديل الذي تاجل لأكثر من مرة بسبب محاذير الصدام بين مؤسسة رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية.

وسيكون التعديل الوزاري القادم عنوانا للقطيعة بين المؤسساتين ويزيد من صراع التعطيل والإرباك لأداء مؤسسات الدولة، وهو أمر قد يستمر إلى حدود أكتوبر 2024 موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ولا وجود لأي مؤشرات لتحتهمة الأمور بين رئاسة طامحة للإسكاف بالسلطة كاملة، وأحزاب تصب الرئيت على الأزمات بقطع النظر عن مآلاتها.

وسيكون الرهان موجهة إلى مبارتين: الأولى الحوار الوطني من أجل بناء أرضية من الثقة بين مختلف الفاعلين عبر إجراءات من بينها الاتجاه إلى حكومة وحدة وطنية مثلما جرى في الحوار الوطني لسنة 2013، حيث تنازلت حركة النهضة تحت ضغوط سياسية وشعبية واسعة عن الحكم، وتم تكليف مهدي جمعة بحكومة وحدة وطنية هدفها الرئيس كان التحضير للانتخابات. لكن الآن الأمر صعب، فالانتخابات لم يمض على إجرائها أكثر من سنة فقط، ولا يمكن تشكيل حكومة وحدة

ضام وزارة الداخلية إلى صلاحياته كونها أحد مفاتيح الإسكاف بالمف والمضي والعسكري في البلاد، وإحدى أوراق الاستقواء أمام أحزاب سبق أن تلاعبت بالتعيينات في هذه الوزارة وحولتها إلى ملعب لي أذرع بالرغم من أن الوزارة يفترض أن تكون محايدة ومهمتها الرئيسية توفير الأمن والنأي عن الصراعات.

وبعد أشهر قليلة من استلام هذه الحكومة لمهامها وجدت نفسها مجبرة على الانخراط في الصراع السياسي البارغ من كونها حكومة تكنوقراط، وهدها الأول إدارة الشأن الاقتصادي في ظل وضع صعب تعيشه البلاد، وفي سياق المناكفة نجحت الأحزاب، وأساسا حركة النهضة وحزب قلب تونس، في احتواء الحكومة ومنحها حزاما برلمانيا مكثها من الحصول على الثقة وقطع الطريق على أي مدخل قانوني أمام الرئيس سعيد لإقالتها باستمئان تاييلات لفصول قانونية تتيح لها تسيير البلاد بمراسيم رئاسية فيما لو عجزت الحكومة عن تمرير قانون المالية أمام البرلمان.

ولا بد من الإشارة، وفق وثائق مسربة، إلى أن وزير الداخلية المقال قد بادر إلى القيام بتعيينات في مواقع حساسة في وزارته دون استشارة رئيس الحكومة المسؤول المباشر عنه قانونيا، ما أعطى الفرصة للمشيبي لإقائته وإعطاء مشروعية سياسية للتعديل الذي تاجل لأكثر من مرة بسبب محاذير الصدام بين مؤسسة رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية.

وسيكون التعديل الوزاري القادم عنوانا للقطيعة بين المؤسساتين ويزيد من صراع التعطيل والإرباك لأداء مؤسسات الدولة، وهو أمر قد يستمر إلى حدود أكتوبر 2024 موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية، ولا وجود لأي مؤشرات لتحتهمة الأمور بين رئاسة طامحة للإسكاف بالسلطة كاملة، وأحزاب تصب الرئيت على الأزمات بقطع النظر عن مآلاتها.

وسيكون الرهان موجهة إلى مبارتين: الأولى الحوار الوطني من أجل بناء أرضية من الثقة بين مختلف الفاعلين عبر إجراءات من بينها الاتجاه إلى حكومة وحدة وطنية مثلما جرى في الحوار الوطني لسنة 2013، حيث تنازلت حركة النهضة تحت ضغوط سياسية وشعبية واسعة عن الحكم، وتم تكليف مهدي جمعة بحكومة وحدة وطنية هدفها الرئيس كان التحضير للانتخابات. لكن الآن الأمر صعب، فالانتخابات لم يمض على إجرائها أكثر من سنة فقط، ولا يمكن تشكيل حكومة وحدة

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

جاءت إقالة وزير الداخلية التونسي توفيق شرف الدين لتكشف لمتابعي الشأن السياسي التونسي حدة الخلافات بين رأسي السلطة السياسية في البلاد: بين رئيس جمهورية ساع لإفتكاح صلاحيات لم يمنحها له الدستور وجعل دوره شرفيا، وبين رئيس حكومة تكنوقراط، تحرك فجأة ليتحول إلى لاعب سياسي مستفيدا من صلاحيات واسعة يمنحها له الدستور.

في البداية كان الأمر مجرد تسريبات، لكن الآن اتضح أن التعديل الوزاري الذي لوح به رئيس الحكومة هشام المشيشي لأكثر من مرة هدفه الأول تحدي الرئيس قيس سعيد، الذي قام بتعيينه في المنصب ضمن قائمة من الأسماء النكرة بعد أن رفض كل الأسماء التي عرضتها الأحزاب، المقربة له والمعارضة.

كان الرئيس سعيد بانور، في سياق الصراع مع البرلمان والأحزاب، من أجل وضع منصب رئيس الحكومة تحت يديه والإسكاف بالسلطة التنفيذية كلها من أجل تحقيق نمط حكم بلا أحزاب مثلما أعلن عن ذلك في تصريحاته المختلفة. لكن خطأ قيس سعيد أنه اختار شخصية بلا تاريخ حزبي أو سياسي ودون معرفة مباشرة للرجل سوى بعض النصائح من مستشاريه، وهم مثله طارئون على المشهد السياسي، فقد اختارهم من محيطه في مجال مدرسي القانون أو من مجال القضاء حيث تعمل زوجته على أمل بناء ساسة جدد لم يتسخوا بالمناورة السياسية.

وبدل أن يترك هامشا لرئيس الحكومة الذي اختاره في تسيير حكومته، مر مباشرة إلى معاملته كتلميذ صغير مهمته أن ينفذ ما يطلب منه، من ذلك الإلزام بمجموعة من الوزراء في حقائب سيادية وخدمية لا يعرفهم، وهم من محيط الرئيس ومستشاريه، وهذه هي النقطة التي دفعت الرجل التكنوقراط إلى التخطيط المعاكس، أي الخروج من جبة الرئيس الذي اختاره، إلى جبة الأحزاب التي وفرت له سريعا ما يريده من حماية وحولته إلى واجهة تختفي وراءها في معارك لي النزاع مع الرئيس سعيد.

مباشرة انقلب المشيشي إلى الجهة المقابلة وبدأ بالتحدي من خلال عزل وزير ثقافة كفيف اقترحه الرئيس سعيد، ثم دعمه في لقاء علني، لكن المشيشي استغل للوزير أول خطأ وأقاله وترك الوزارة بلا وزير إلى حد الآن. وفيما يتيح الدستور استشارة الرئيس في اختيار وزير الخارجية ووزير الدفاع، إلا أن سعيد سعى إلى